



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2012 - العدد: 01

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 11 ربيع الثاني 1433  
الموافق 04 مارس 2012

# فهرس

ص 03 ..... محضر الجلسة العلنية الأولى

■ إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2012.

## محضر الجلسة العلنية الأولى

المنعقدة يوم الأحد 11 ربيع الثاني 1433

الموافق 04 مارس 2012

ومثلما جرت به العادة، أطلب منكم الإذن لإلقاء بعض الكلمات، تفرضها المناسبة، فأقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد الوزير الأول،  
السيد نائب الوزير الأول،  
السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،  
أسرة الصحافة والإعلام،  
أيتها السيدات، أيها السادة الضيوف،  
زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ومرحبا بكم جميعا في مجلس الأمة.

في البداية أود أن أرحب بكافة ضيوفنا الكرام في مقر مجلس الأمة وأشكرهم على حضورهم معنا ومشاركتهم إيانا افتتاح الدورة.  
أيتها السيدات، أيها السادة،

تأتي دورة الربيع هذه السنة في ظل ظروف تختلف عن ظروف بقية الدورات التي سبقتها سواء من حيث النشاطات التي ستتخللها أو من حيث التطورات التي تعرفها أو ستعرفها الساحة السياسية الوطنية.

الفترة التي تنعقد فيها الدورة ستعرف منافسة انتخابية شديدة ما بين القوائم والبرامج كما ستعرف الساحة السياسية - نتيجة ذلك - حركية غير معهودة.

لهذه الاعتبارات يمكن القول إن الدورة الربيعية لهذا العام سوف تتميز بأكثر من ميزة وتعرف أكثر من حدث إن على المستوى السياسي أو على المستوى البرلماني.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

## المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السيد نائب الوزير الأول؛
- السيد وزير الدولة، الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

## إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

## مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

## (تصفيق)

السيد الرئيس: طبقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من الدستور؛ والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعمهلا، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ أعلن رسميا عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2012 في مجلس الأمة.

أولى هذه المميزات هي أن الدورة ستنجز جدول أعمالها على فترتين ومع مجموعتين من النواب أي النواب الحاليين وأولئك الذين سوف ينتخبون.

لكن الميزة الأساسية لهذه الدورة تكمن خاصة في التطورات السياسية التي ستتولد عن مجريات الموعد الانتخابي، ولن نكون مجانبين للحقيقة إذا ما قلنا إنها وبكافة المقاييس ستكون دورة سياسية لاعتبارات نذكر منها:

أنها تتزامن مع موعد الاستحقاقات الانتخابية كما أسلفنا الذكر، وتنعقد في أجواء دخول نصوص الإصلاح حيّز التنفيذ.

وأيضاً في سياق التحديات التي يتوجب على الجزائريات والجزائريين رفعها بسبب التحولات العميقة التي تعرفها الساحة الإقليمية والدولية.

الدورة تنعقد كذلك في ظل الأجواء المتولدة عن اتساع وتنوع فضاءات العمل الحزبي والتعبير السياسي خاصة بعد دخول تشكيلات حزبية جديدة الساحة السياسية، ستساهم تأكيداً بمقاربات وطروحات متنوعة من شأنها أن تعمق الثقافة السياسية وترقي الوعي المواطني.

ومن كل هذه النشاطات وبفعل هذه الحركية ستتحول الجزائر في الأسابيع المقبلة - حسب اعتقادنا - إلى منتدى سياسي حقيقي ستتنافس فيه البرامج وتتبارى الأفكار والرؤى.

أيته السيدات، أيها السادة،

ليس جديداً أيضاً القول بأن هذه السنة ستكون سنة الانتخابات في الجزائر، فبعد الانتخابات الرامية إلى تجديد المجلس الشعبي الوطني سوف يطلب من الجزائريين تجديد مجالسهم المحلية في الانتخابات البلدية والولائية المقررة لهذه السنة.

سنة 2012 ستعرف أيضاً منافسة أخرى، ولكن هذه المرة ستكون بين الناخبين الكبار لتجديد ممثليهم بالغرفة العليا للبرلمان، في إطار التجديد النصفى لعدد أعضاء مجلس الأمة.

وهكذا تلاحظون - زميلاتي، زملائي ولا شك - أن الجزائر خلال هذه السنة ستعيش مواعيد هامة كما هي ستكون ساحة واسعة للتنافس السياسي

وفضاء عريضاً للممارسة الديمقراطية.

أيته السيدات، أيها السادة،

لقد تابعتم بكل تأكيد ما تقوم به الحكومة بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية من جهد حثيث لتأمين كل الظروف وتوفير كل الشروط المادية والتنظيمية بما من شأنه أن يؤمن لهذه الانتخابات، السلاسة والشفافية المطلوبة والتي ستجري وفق ما تقتضيه أحكام القوانين السارية المفعول وتتماشى مع ما تستوجبه المعايير الدولية المرعية. إن الحقيقة التي يجب التأكيد عليها والتذكير بها في هذا النطاق هي أن الجزائر المستفيدة من التجربة الماضية والمستجيبة لمقترحات القوى السياسية قد عملت على توفير كافة شروط السير الحسن للعملية الانتخابية بدءاً بتحديد الضوابط الخاصة بإعداد القوائم وكيفيات تقديم الطعون مروراً بإلزام الإدارة بالحياد وفي كافة مراحل سيرها بالإضافة إلى تكليف القضاء بالإشراف على العملية، وانتهاءً بلجان المراقبة الانتخابية على مختلف المستويات والمكونة من أكثر من جهة وأخيراً ستكون بمشاركة الملاحظين الدوليين أيضاً؛ كل هذه الاجراءات اتخذت بالواقع لإعطاء الجدية والمصداقية للعملية وتأكيد الرغبة في إنجاح الاستحقاق وتحفيز المواطن على المشاركة في هذا الموعد وإشعاره بالأهمية التي يكتسبها الحدث والوزن الذي يمثله الصوت الذي يدلي به المواطن يوم 10 ماي القادم.

أيته السيدات، أيها السادة،

لهذه الاعتبارات فإن الواجب يقتضي من الواحد والآخر المشاركة في إنجاح هذه الانتخابات.

فالأحزاب السياسية مطالبة بتقاسم المسؤولية في مجال تحسيس المواطنين والمواطنات للمشاركة في العملية من خلال انتهاج أسلوب الإقناع وفي كل محطة من المحطات التي تستوجبها العملية بدءاً بإعداد القوائم ومروراً بالحملة الانتخابية وانتهاءً بالمشاركة التي نتمناها أن تكون واسعة يوم الاقتراع.

وهكذا نرى، زميلاتي، زملائي، أن الجميع مطالب

سيعكف مجلس الأمة على دراسة عدد من مشاريع النصوص القانونية نذكر منها على سبيل المثال الأوامر التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية وفقاً للصلاحيات التي يخولها إياه الدستور، وهي أوامر فرضتها الضرورة والطابع الاستعجالي للموضوع كالأمرية الخاصة بقانون المالية التكميلي الذي يتولى التكفل بمعالجة قضية رفع الحد الأدنى الشهري لمعاشات التقاعد المباشرة ومعاشات التقاعد الرئيسية المحولة لذوي الحقوق والأجراء والقيمة الشهرية للمعاش المحول للأرملة ذات الحق الوحيد.

ومشروع القانون المتعلق بالأمر الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-01، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

وهنا أود أن أؤكد على موقف الجزائر الثابت في مكافحة الإرهاب والجزائر ستبقى دائماً مصممة على استئصال هذا الداء الذي لازال للأسف - بين الحين والآخر - يفاجئنا بحالات غير مريحة، وفي هذا الصدد أعبر عن تضامننا مع ضحايا الاعتداء الجبان الذي تعرض له أمس مقر الدرك الوطني بمدينة تمنراست، إذ ندين - في المجلس - بشدة هذه المحاولات البائسة لنؤكد على أن ذلك لن يؤثر في موقف الجزائر الثابت من مكافحة الإرهاب ولن تزعزع مواقفها من موضوع مكافحة الإرهاب وتثبيت الاستقرار في الجزائر وفي المنطقة.

ومواصلةً للحديث عن مشاريع النصوص القانونية في الدورة أشير إلى مشروع القانون الذي جاء في شكل أمرية يتعلق بتحديد الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

هذا فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من الدورة الربيعية، أما بالنسبة للمرحلة الأخرى التي سوف تتم مع المجلس الشعبي الوطني الجديد فقد تم الاتفاق مع الحكومة على إبقاء جدول الأعمال الخاص بهذه الدورة مفتوحاً لغاية تنصيب المجلس الشعبي الوطني؛ ولقد كانت الغاية من لجوئنا إلى اعتماد هذا القرار تكمن في إبقاء إمكانية إدراج

بالمساهمة في إنجاح العملية من خلال المشاركة في تحقيق كافة خطواتها؛ وفي مقدمة هذه الخطوات يأتي اختيار المواطن للأحسن من المترشحين ومن هو أكثر قدرة على تأدية المهمة ضمن تركيبة المجلس الشعبي الوطني المقبل لأن الانتماء إلى هذه الهيئة والعمل ضمن تركيبتها سيكون تاريخياً حقاً خاصة وأن المجلس الشعبي الوطني الجديد وبمعية مجلس الأمة سوف يواصلان دراسة القوانين التي تندرج في سياق خطة الإصلاح كما هو سيتولى دراسة القانون الأول للبلاد ونعني به الدستور.

نتيجة لكل هذا يبقى مطلوباً أيضاً من الأحزاب السياسية ومن أصحاب القوائم الحرة التركيز على نوعية المترشحين ممن تكون لديهم القدرة على تولي هذه المسؤولية بجدارة.

إننا ننتهز المناسبة أيضاً لكي نتوجه بدورنا إلى دعوة المواطنين كافة للمشاركة في هذا الاستحقاق والرد بقوة على كل الذين يشككون في قدرات وإمكانات الشعب الجزائري في رسم معالم المستقبل.

ما يمكن قوله حتى الآن هو أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح وأن الحيوية التي تبرزها تحركات الأحزاب القديم منها والجديد اليوم، مضافاً لها الضمانات التي وفرتها الهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات، لهي كلها عوامل مشجعة وهي تثبت أن هناك إجماعاً على القبول بالتحدي والتصميم على النجاح، لكن مواصلة الجهد تبقى عملاً مطلوباً، الجميع مدعو للمشاركة فيه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في ظل هذا المشهد لا نعتقد أن أعضاء مجلس الأمة سيقفون بعيدين عن مثل هذه الأجواء، بل هم سيكونون تأكيداً من بين المشاركين الأوائل ومن العاملين الأساسيين لإنجاح هذا الاستحقاق الذي سيشكل إضافة نوعية متميزة في الممارسة الديمقراطية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

على الصعيد التشريعي خلال هذه الدورة،

الإنصاف إن الهيئة وتركيبها البشرية قد قدمت عملاً جليلاً للأمة وللحياة البرلمانية وأن نواب المجلس الشعبي الوطني خلال الدورة بل خلال العهدة، قد عملوا حقاً وبكل جدية وفق ما كان يلزمهم به القانون وما توجبه عليهم عهدتهم البرلمانية.

لقد قاموا بذلك كل حسب قناعاته وتوجهاته السياسية فأعطوا العملهم الخصوصية والتميز وللتجربة البرلمانية الجزائرية الثراء، وقد موات أكديداً قيمة مضافة للممارسة الديمقراطية في إطارها التعددي.

لقد ساهموا جميعاً بقطع النظر عن مشاربهم الفكرية في تعزيز المنظومة التشريعية الوطنية طيلة عهدتهم النيابية، وكيفيهم شرفاً أنهم أنهوا عهدتهم البرلمانية بتزويد البلاد بمعية أعضاء مجلس الأمة، نقول بتزويد البلاد بترسانة قوانين الإصلاح التي ترسم الجزائر بواسطة طريقها إلى الغد المشرق الواعد.

الآن وقد أوشكت عهدة المجلس الشعبي الوطني على الانتهاء نقول لزملائنا النواب ممن ينون الترشح لعهدة جديدة ولأولئك الذين يفضلون خياراً آخر، نقول لهم فليكن التوفيق من نصيبكم لمواصلة عملكم ونشاطكم في خدمة الجزائر.

وفي الأخير أود أن أتوجه لكافة ضيوفنا بالشكر والتقدير على حضورهم معنا لمشاركتنا المناسبة، ولزميلاتنا وزملائنا أعضاء مجلس الأمة نقول إن عملنا سيتواصل في الميدان، وسوف نبقي دائماً في خدمة الوطن وصيانة وحدته، وسوف ندعو دائماً إلى لحمة الشعب والدفاع عن استقراره، وسوف يبقى التواصل بيننا قائماً لكي نترجم عملياً المهمة الملقاة على عاتقنا وفقاً لمضمون القوانين الناظمة لهيئتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة عند منتصف النهار  
والدقيقة الخامسة عشرة

مشاريع نصوص قانونية أخرى ضمن جدول أعمال الدورة إذا ما اقتضت المصلحة إدراجها.

وعدا هذا فإننا نعتقد أن أهم عمل سيتخلل أعمال الدورة سيكون مشروع القانون المتعلق بمراجعة الدستور الذي يتطلع لصدوره الجميع بكثير من الاهتمام. أيتها السيدات، أيها السادة،

وخارج الجانب المتعلق بالتشريع سوف يواصل أعضاء مجلس الأمة دورهم الرقابي من خلال توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة بكل ما سيترتب عنها من آثار إيجابية في مجال التكفل بانشغالات المواطنين.

وهكذا، زميلاتي، زملائي، فإن جدول أعمال الدورة التي نعلن اليوم عن انطلاق أشغالها سيكون في مرحلته الأولى متواضعاً، ولكن عمل البرلمان سيتواصل تأكيداً بمجرد انتخاب المجلس الشعبي الوطني الجديد وسيكون عمله ترجمةً وتعميقاً لمضمون قوانين الإصلاحات التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أثناء هذه الدورة سيعكف مجلس الأمة كعادته، على تنظيم ملتقيات وأيام دراسية وندوات فكرية في إطار ترسيخ الثقافة البرلمانية؛ وتماشياً مع فعاليات الذكرى الخمسين للاستقلال، سيكفي مجلس الأمة برنامج نشاطه مع المناسبة ويتولى تنظيم عدد من النشاطات يمكن إدراجها ضمن البرنامج الوطني لهذه الذكرى.

من جهة أخرى، ستتنشط اللجان الدائمة للمجلس في مجالات اختصاصها من خلال جلسات الاستماع والزيارات الميدانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

كلمة أخيرة نقولها عن زملائنا نواب المجلس الشعبي الوطني، وتقتضيها المناسبة وفي هذا الوقت بالذات تستوجب تسجيل بعض الحقائق ولا يمكن أن ننهي كلمة المناسبة دون قولها وهي إنه خلافاً لبعض الأحكام والمواقف التي صدرت - هنا وهناك - في حق نواب المجلس الشعبي الوطني والهيئة التي ينتمون إليها، نقول إنه من باب

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 13 ربيع الثاني 1433

الموافق 06 مارس 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587